محددات سياسة الودائع المصرفية ضمن نظرية الخصوم

(دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة : 2011-2015)

أ . م. د. **الباحث**

عقيل شاكر عبد الشرع **سيف مالك جابر البديري**

جامعة القادسية- كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص :

تهدف الدراسة الى معالجة مشكلة انخفاض حجم الودائع المصرفية في القطاع المصرفي العراقي، اذ توفر البيانات اللازمة لإدارة الودائع في المصارف من خلال الاستراتيجيات والسياسات المتبعة للتعرف على نقاط القوة والضعف في تلك السياسات. اذ يتكون مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 34 مصرفاً وللمدة من 2011- 2015، في حين شملت عينة الدراسة عشرة مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق المالي. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS. vr20) وقد اسفرت الدراسة عن عدة استنتاجات وكانت اهمها: أن إدارة الاصول والخصوم عنصر اساسي في الادارة الناجحة لأي مؤسسة مالية وخاصة القطاع المصرفي لأنها مسؤولة عن حماية اموال المودعين ، وعلى ضوء هذه الاستنتاجات تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها: تشكيل لجان مختصة في كل مصرف مهمتها ادارة الاصول والخصوم، وضرورة اتباع الاستراتيجيات الفعالة والشاملة التي تسعى الى جذب المودعين عن طريق الثقة المتبادلة بين المصرف والزبون.

Abstract :

The aim of the study is to address the problem of the decline in the size of bank deposits in the Iraqi banking sector, providing the necessary data to manage deposits in banks through strategies and policies to identify the strengths and weaknesses of these policies. As the study community consists of the banks listed in the Iraqi market for securities and the number of 34 banks for the period from 2011 to 2015, while the sample included ten private commercial banks listed in the Iraqi financial market. To test the hypotheses of the study was used the statistical program ready (SPSS. Vr20) The study resulted in several conclusions, the most important of which: That the management of assets and liabilities is a key element in the successful management of any financial institution, especially the banking sector because it is responsible for the protection of depositors' funds. In the light of these conclusions, a set of recommendations were reached, the most important of which are the formation of specialized committees in each bank to manage assets and liabilities, Which seeks to attract depositors through mutual trust between the bank and the customer .

المقدمة :

ان المصارف التجارية اوعية تتجمع فيها الاموال على شكل ودائع ليعاد اقتراضها من جديد حسب شروط محدده لذوي الحاجة اليها، فضلا عن تقديم خدمات مختلفة في شتى مجالات التوظيف الممكنة بما يساهم في تمويل مختلف فعاليات الاقتصاد العراقي . اذ ان المتعاملين يبحثون عن جهة آمنه وموثوق فيها لإيداع اموالهم والمحافظة عليها والاستفادة منها عند الحاجة ، لذا هم يبحثون عن جهة او مصدر يؤمن لهم الوفاء بالتزاماتهم المالية ، من هنا يمكننا القول بأن الثقة في المصارف أمر بالغ الاهمية فأن ثقة الجمهور يعتمد على معايير عديدة من اهمها توفير السيولة والملاءة ، فهذا يعتمد على استراتيجيات ونظريات تضمن التوزيع المحكم للموارد ، كما وتسعى المصارف لتحقيق الاهداف التي تسمح لها بالبقاء في ظل المنافسة والتوفيق بين الربحية والسيولة والضمان ، الا ان تنوع المخاطر هي القوة التي تهدد فترة حياة المصارف وهي الشيء الذي مكن الباحثين على ايجاد الحلول اللازمة التي يتحقق بها استقرار الجهاز المصرفي وكذلك السلامة المالية ، ان الاستراتيجيات والانظمة السليمة تسير الاصول والخصوم لتحقيق عوائد مرضية وتجنب قدر المستطاع المخاطر المالية التي قد تصادف المصارف ويجعلها تتعثر امام الايفاء بالتزاماتها، ولغرض معرفة دور نظرية الخصوم في تطوير سياسة الودائع فقد اختيرت عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتكون من (10) مصارف، والتي تمت دراستها للسنوات (2011-2015) كي نتمكن من اختبار فرضيات الدراسة. وبناء على اهمية متغيرات الدراسة حيث جاءت بثلاثة مباحث، أهتم

المبحث الاول بتوضيح منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة ودرس المبحث الثاني الجانب النظري للبحث ، اما المبحث الثالث فقد تناول دراسة الجانب العملي وبيان اثر سياسة الخصوم على الودائع المصرفية ، ومن ثم بيان الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول : منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

1 - منهجية الدراسة . .

اولاً: اهمية الدراسة :

1- تبرز اهمية هذه الدراسة في معالجة مشكلة انخفاض حجم الودائع في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، اذ توفر البيانات اللازمة للمصارف لإدارة الودائع من خلال الاستراتيجيات والسياسات المتبعة للتعرف على نقاط القوة والضعف في تلك السياسات .
2- شدة احتياج المصارف العراقية الى جذب الودائع من العملاء لممارسة نشاطاتها في ظل التقشف .
3- تتجلى الظاهرة الاساسية للودائع المصرفية على كونها دائمة الحركة والتحول ، لذا تتعد وسائل استخداماتها ووسائل الديون والحقوق عليها .
4- كذلك يمكن لإدارة المصارف والمساهمين الاستفادة من الدراسة ونتائجها .
5- ان هذه الدراسة ستكون المدخل او البوابة لإجراء المزيد من الابحاث والدراسات التي يمكن من خلالها تعزيز مكانة المصارف العراقية المدرجة في السوق العراقي للأوراق المالية .

ثانياً: مشكلة الدراسة :

يمكننا طرح مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الاتية :

التساؤل الرئيس الاول : معرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين القروض من سوق راس المال والودائع الجارية؟

التساؤل الرئيس الثاني : معرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين القروض من المراكز المالية والودائع الجارية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة :

1- الوقوف على أهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة الودائع في ظل نظرية الخصوم، ووضع توصيات من شأنها تطوير سياسة الودائع في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومواجهة المشاكل لمواكبة سائر الدول ودعم الاقتصاد العراقي.

2- معرفة اهم محددات العرض والطلب على سوق الودائع المصرفية والعوامل المؤثرة في جذب الودائع المصرفية وتنميتها لتوفير السيولة.

رابعاً: فرضيات الدراسة :

وفقاً لما جاءت به مشكلة الدراسة، يمكننا افتراض الاتي:

الفرضية الاولى : هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين القروض من سوق راس المال والودائع الجارية.

الفرضية الثانية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين القروض من المراكز المالية والودائع الجارية.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمانية للدراسة: والتي شملت السنوات للمدة من (2011/1/1 ولغاية 2015/12/31).

الحدود المكانية للدراسة: التي تتمثل بعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومن (1/1/2011 لغاية 31/12/2015) والبالغ عددها (34) مصرفاً، وتمثلت عينة الدراسة بـ (10) مصارف من المصارف التجارية الخاصة والمدرجة في السوق العراقي المالي.

سابعاً: أساليب التحليل الاحصائي :

لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج (spss. vr 20) لاستخراج النتائج كما اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهدافه واختبار صحة فرضياته مثل الوسط الحسابي، العائد على الموجودات، التباين، معامل بيتا، الأنحراف المعياري، والانحدار الخطي البسيط و المتعدد.

2 - بعض الدراسات السابقة . .

اولاً: ابو سمرة 2007

ان عنوان الدراسة هو تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية ادارة الخصوم ،اذ هدفت الدراسة الى معالجة مشكلة انخفاض حجم الودائع المصرفية في المصارف الفلسطينية مقارنة مع المصارف الوافدة، وكان مجتمع الدراسة مكون من 11 مصرفاً بواقع 72 فرع، اما عينة الدراسة فقد كانت 135 وتم استرداد 120 استبانة وكانت الردود 114 أي ما يمثل 84.5% ، وجاءت الدراسة بـ الاسلوب التطبيقي وبرزت لها عدة استنتاجات وكان اهمها وجود علاقة ايجابية قوية ذات دلالة احصائية بين حجم الودائع المصرفية وبين ومستوى حجم الخدمات التي تقدمها المصارف الوطنية الفلسطينية، وجود علاقة ايجابية قوية ذات دلالة احصائية بين حجم الودائع المصرفية وبين السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمصرف، وجود علاقة ايجابية قوية ذات دلالة احصائية بين حجم الودائع المصرفية وبين ومستوى النشاط الاقتصادي، وجود علاقة ايجابية قوية ذات دلالة احصائية بين حجم الودائع المصرفية وبين دفع معدلات اعلى للفوائد على الودائع التجارية الفلسطينية.

ثانيا: الموسوي 2013

ان عنوان الدراسة هو القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطر، حيث هدفت الدراسة الى عرض وتحليل مفهوم السيولة المصرفية وابرز مكوناتها ونظريات ادارتها والتعامل معها في المنشئات قيد الدراسة ، وكذلك تقييم وتحليل مدى كفاءة ادارة السيولة في المصارف قيد الدراسة من خلال مؤشراتها، وكان مجتمع الدراسة المصارف التجارية العراقية اما عينة الدراسة هي مصرف الشرق الاوسط ،وجاءت الدراسة بـ الاسلوب التحليلي وبرزت لها عدة استنتاجات فكانت اهما قدرة نسبة الرصيد النقدي على تفسير اتجاهين :(الاول) هو تحسين مستويات السيولة لتلك المصارف (الثاني) ان تحسين السيولة يعني انخفاض المخاطرة التي يمكن ان تتعرض لها تلك المصارف والعكس تماماً في المصارف التي حققت نسبة رصيد نقدي ادنى من المعدل المعياري.

ثالثاً: Shrestha, 2015

ان عنوان الدراسة هو Asset liability management and commercial banks profitability in Nepal (ادارة الاصول والخصوم وربحية البنوك التجارية في النيبال)، حيث هدفت الدراسة الى دراسة تأثير ادارة الاصول والخصوم على ربحية المصارف التجارية في النيبال، وكان مجتمع الدراسة هي المصارف التجارية في النيبال وللمدة 2007 – 2013 ،اما عينة الدراسة فكانت (7) من المصارف التجارية من اصل (30) مصرف ، وجاءت الدراسة بـ الاسلوب التطبيقي ،وبرزت لها عدة استنتاجات فكانت اهمها ان جميع الاصول تؤثر على الربحية ايجاباً وان جميع الالتزامات والودائع والالتزامات الاخرى لها تأثير سلبي على ربحية المصارف.

رابعاً : Gatev, Schuermann& Strahan, 2005

ان عنوان الدراسة هو Managing bank liquidity risk: how deposit – loan synergies vary with market conditions (ادارة مخاطر السيولة للبنك: كيف تختلف عمليات ايداع الودائع – القروض مع شروط السوق) ،حيث كان هدف الدراسة السعي الى الحد من مخاطر السيولة النظامية من خلال الجمع بين التزامات القروض والودائع ،وكان مجتمع الدراسة (100) مصرف محلي متداول وللمدة (1990- 2002)، اما عينة الدراسة فكانت (15) مصرف ، وقد استنتجت الدراسة تخفض الودائع التحويلية التي تتعرض لمخاطر السيولة الناتجة عن الاقراض المصرفي وان المصارف التي لديها مستويات عالية من الودائع في تعاملاتها لا تواجه مخاطر عالية حتى لو كان على جانب الاصول التزامات وقروض غير رسميه في المقابل فأن المصارف المعرضة لمخاطر القروض والسيولة دون مستويات عالية من الودائع في المعاملات لديها مخاطر عالية.

المبحث الثاني: الجانب النظري

اولاً: سياسة الودائع المصرفية وعلاقتها بالسيولة..

1- مفهوم وأهمية الودائع المصرفية :

من الناحية الاقتصادية، الإيداع يطلق على مظاهر وإشكال متعددة. إذ تمثل الودائع من أهم مصادر التمويل في المصارف ويعتمد عليها في عملية الإقراض اساساً وعملية تحصيل الأموال (الزيدانين، 1999: 130). أما من الناحية المصرفية قد أشار قانون المصارف العراقي رقم _ 94_ لسنة 2004 معرفاً اياها " مبلغ نقدي يدفع لشخص او يودع كمبلغ دائن في حساب ذلك الشخص حسب شروط سداد الوديعة أو تحويل

الحساب الى حساب آخر بعلاوة أو فائدة أو من دونهما أما عند الطلب أو في وقت يتفق عليه المودع مع ذلك الشخص" (الشمري، 2009: 343). كما يشار الى الودائع المصرفية النقدية " على أنها تلك المبالغ المصرح بها بأي عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة الأداء عند الطلب أو في تاريخ استحقاق معلوم" ومنها (الودائع الحكومية، والودائع العائدة إلى المقيمين وغير المقيمين سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية). (الشماع، 2004: 138). وهذا يدل على إن هناك اموالاً تودع لدى المصارف ولكنها لا تدخل ضمن الودائع ومنها: الأموال التي تودع من أحد الفروع لمصرف معين لدى فرع آخر لنفس المصرف، والأموال المودعة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المحلية لتغطية الاعتمادات المفتوحة، والأموال المودعة لقاء إصدار الكفالات المصرفية، والأموال المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الاعتمادات المستندية. (الحسيني والدوري، 2000: 105).

وتبرز اهمية الودائع المصرفية عن طريق بيان اهميتها بالنسبة للمصارف وبالنسبة للمودعين وبالنسبة للاقتصاد الوطني وكما هو مبين أدناه:

أ- بالنسبة للمصارف: تعتبر الودائع من مصادر التمويل المهمة للمصارف حيث تحدد قدرة المصارف على الاقراض بنسبة معينة من قيمة الودائع لديها، واجمالي قيمة الودائع يعطي للمصرف الفرصة فضلاً عن توظيفاته واستثماراته، لتعدد خدماته المصرفية التي تحقق له ارباحه والتي يكون منها مخصصاته واحتياطاته، فلذلك تتسابق وتتنافس المصارف على اجتذاب الودائع بمختلف الوسائل. (حسن،2011: 18).

ب- بالنسبة للمودعين: توفر المصارف سيولة أكبر للمودعين اذ يستطيعون بسهولة تحويل ايداعاتهم أي الأدوات المالية غير المباشرة إلى نقد أو عملة أو اي شيء آخر بأقل جهد، في حين لا يمكن فعل ذلك بالنسبة لأدوات مالية أخرى كالسندات مثلا التي يجب بيعها أولاً، وربما بخسارة وبعد مرور بعض الوقت. (السيد على والعيسى، 94:2004). كذلك تأتي أهمية الودائع من كونها أحد الموجودات المالية المهمة التي يرغب المودعين في اقتنائها والتي تتصف بسهولة الحصول عليها ، إذ تمكن مختلف أصناف المدخرين التعامل معها ، فصغار المدخرين الذين يصعب عليهم شراء الأسهم أو السندات تمثل البديل المناسب لهم لكون المصارف التجارية تقبل الإيداع بأية كمية كانت من المبالغ فضلاً عن عرض ودائع ذات مبالغ كبيرة موجهة إلى كبار المستثمرين ومنشآت الأعمال مثل، شهادات الإيداع ذات المبالغ الكبيرة مع توفرها بآجال مختلفة تناسب حاجات المودعين فهناك الودائع تحت الطلب ليوم واحد أو حتى ليلة واحدة وشهادات الإيداع لسنوات عدة. (الجزراوي، 2011: 286).

ج-بالنسبة للاقتصاد الوطني: ان اهمية الودائع في الاقتصاد القومي للدول النفطية إذ أصبحت تمثل نسبة كبيرة من ودائع المصارف التجارية في الاقتصاد النفطي، إذ ينمو النشاط النقدي والفائض الحكومي بصورة كبيرة، وتساعد هذه الودائع المتراكمة وقليلة السحب والتي غالباً ما تكون بدون فائدة أو بفوائد رمزية، تساعد المصارف التجارية على التوسع في عملياتها وفي بعض الاحيان تدفعها الى تنمية الائتمان المتوسط الاجل. (الفولي وعوض الله، 2003: 121).

2- مفهوم السيولة المصرفية :

ان اصطلاح السيولة يعبر اما عن النقد الجاهز واما عن سيولة المصرف أو المنشأة واما عن سيولة الاصل او الموجود، ان مفهوم السيولة المصرفية او السيولة النقدية هو الفرق بين الموارد المتاحة له والاموال المستخدمة في مختلف انواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الاصول المصرفية المتعارف عليها. (عقل، 2006: 158)، لذا فهي تعني السرعة او الملائمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود الى نقد، وان عملية تكوين الاصول ذات الاكثر جاذبية بالنسبة للمقرضين تتضمن تكوين الموجودات التي من الممكن تحويلها الى سيولة بسرعة دون خسارة تحسب. (Howells &Bain, 2000: 8)، اما بالنسبة للمستثمرين في الاوراق المالية فأن السيولة تعد واحدة من الاهداف المهمة بالنسبة لهم، لكونها تعني قدرة امكانية تحويل اي شكل من اشكال الموجودات الى شكل آخر خلال مدة زمنية قصيرة وبدون اي خسارة في قيمتها او دون تغيير في السعر. (Benic &Franic, 2008: 479)، وكذلك تعرف بالشكل العام على انها السيولة والكلفة التي يمكن بها للأصل او الموجود ان يتحول الى نقد سائل. (نهاد واخرون، 2009: 66)، اما في معناها الفني فتعني بأنها قابلية تحويل الموجودات الى نقد سائل وبشكل فوري او خلال فترة قصيرة، وبالتالي فهي مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين الموجودات سهلة التحويل الى نقد وبين النقدية. (عبد الحميد، 2000: 230)، وفي هذا الإطار يمكن ان ينظر للسيولة من خلال المفهومين الآتيين :

1- المفهوم الكمي : Quantity Concept

هذا المفهوم ضيق لاعتماده على الموجودات في تقييم السيولة، حيث يعتمد على كمية الموجودات القابلة للتحول الى نقد. (كراجه وآخرون، 2002: 28)

2- مفهوم التدفق : Flow Concept

يعرف على انه كمية الموجودات القابلة للتحول السريع الى نقد، مضافاً اليها ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء لا التزاماتهم، او ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع او اموال مشتراه. (عقل، 2016: 158)

3- سلوك الودائع المصرفية واتجاهاتها الحديثة :

يعد سلوك الودائع المصرفية من الجوانب المهمة التي لها علاقة بإدارة المصرف لأمواله، ويمكن أن نحدد سلوك الودائع تبعاً لحركتها خلال مطلع الشهر وآخره، فقد يحدث زيادة للودائع المصرفية في مطلع الشهر نتيجة لقبض الموظفين وذوي الدخول المتوسطة والمحدودة أجورهم ورواتبهم، وتنخفض الودائع المصرفية في النصف الثاني من الشهر عندما تعمد المنظمات المودعة لدى المصارف الى دفع رواتب وأجور موظفيها.. وتصنف الودائع تبعاً لسلوكها أو حركتها الى: (رمضان وجودة، 1995: 86)

1- الودائع النشيطة Deposits Active: هي تلك الودائع التي يكون رصيدها غير ثابت نسبياً بسبب كثرة عمليات الايداع والسحب.

2- الودائع الخاملة Deposits Idle : هي تلك الودائع التي يكون رصيدها ثابت نسبياً وغالباً ما تكون ذات طبيعة ادخارية.

ويرى الباحثين أن رسم سلوك الودائع المصرفية من خلال حركتها النمطية تعطي صورة واضحة تسترشد بها ادارة المصرف في توظيف اموالها بحيث تتلاءم مع عمليات السحب والايداع. ونتيجة للتطورات التكنلوجية الواسعة وتحرر الأسواق المالية الكبرى في العالم ادى ذلك الى انخفاض الودائع المصرفية وأصبحت المصارف غير قادرة على منح القروض ومقابلة عمليات السحب، فلهذه الاسباب اتجهت المصارف التجارية لابتكار وسائل جديدة كمصادر لأموالها ومنها:

1- حسابات توفير معفاة من الضريبة Tax Exempt Special Savings Accounts

سمح للمصارف سنة 1981 بتقديم حسابات توفير للتقاعد Retirement Saving Accounts تقدم للأفراد المحالين على التقاعد ولخطط مشاركة الافراد في الارباح، فتشجع حسابات التوفير المعفاة من الضريبة الافراد على الادخار. (Whiting, 1994: 125).

2- ودائع الوسطاء Brokered Deposits

ظهرت هذه الودائع في مطلع الثمانينات عندما واجه المودعين ازدياد المخاطر الناجمة عن خسارة وفشل بعض المصارف، وقد دخل الوسطاء لجمع المودعين (البائعين) الباحثين عن الحسابات المؤمن عليها مع المصارف والمؤسسات الايداعية الاخرى (المشترين) بأقل كلفة ممكنة، اذاً فهي ودائع لآجال قصيرة وطويلة يحصل عليها المصرف من الوسطاء الذين يبحثون عن حسابات مؤمنة لزبائنهم (Hempel, 1999: 159) . تسابقت المصارف في الاعتماد على تلك المصادر غير التقليدية لدعم مواردها المالية على الرغم من ارتفاع تكلفتها، والسبب يعود الى إمكانية استثمار هذه الموارد في مجالات تحقق عائد يفوق تلك التكلفة

وكذلك لعدم خضوعها لمتطلبات الاحتياطي القانوني أو تخضع بنسب منخفضه جداً. (هندي، مصدر سابق: 113) وفي السنوات الاخيرة اصبحت جذب أموال الزبائن أكثر تزايداً بسبب تقديم خدمات متنوعة من بعض المصارف مثل (Rose, 1994: 109):

أ- خدمات الوساطة للأوراق المالية Security Brokerage التي تمكن الزبائن من شراء الاسهم والسندات.

ب- شبابيك التأمين Insurance Counters على الحياة وعلى الحوادث.

جـ- العقود المتداخلة Networking Agreements مع المصارف الاخرى، بحيث يمكن للزبائن استعمال حساباتهم حيثما كانُ.

4- المصادر الحديثة للسيولة المصرفية :

والتي تتكون من (الجميل، 2012: 239-238):

أ- الاقراض: وذلك عن طريق صنع قروض بصيغ معيارية مناطه يستطيع المصرف بيعها في حالة الحاجة الى السيولة.

ب- شراء اوراق مالية طويلة الاجل: يكون للمصرف خيار بيعها بسعر معين في المستقبل وتسيلها.

ج- توريق قروض بعض الزبائن: لتغطية الحاجة وتوفير السيولة من خلال الحصول على النقد المطلوب.

5- علاقة الودائع في تحديد حجم السيولة :

تعد حركة سحب الودائع او ايداعها من المؤثرات المباشرة على حجم السيولة المطلوبة، لذلك تهتم المصارف بتصنيف الودائع وفقاً لأسس مختلفة (كما وضحناها في المبحث الثاني من هذا الفصل) لتحديد الارصدة السائلة والواجب الاحتفاظ بها لمقابلة احتياجات الزبائن تبعاً لظروف نشاطهم وطبيعة معاملاتهم، وكذلك يمكن المصرف من التنبؤ بالطلب الموسمي على الودائع أو مواعيد الزيادة في الايداعات. (السيسي، 1997: 57)، لذا تجدر الاشارة الى ان اي مصرف لا يستطيع ان يقدر على وجه الدقة احتياجات السيولة، لتلافي حصول فائض او نقص فيها عن الحد المطلوب، لان ذلك يرتبط بالدرجة الاولى بالتنبؤ الدقيق بدراسة سلوك الودائع ولذلك فان تحديد السيولة في الاجل القصير Short term والاجل الطويل Long term يحتاج الى الاستعانة بالخبرة السابقة وتحليل ارقام البيانات الماضية ومدى امكانية استمرار ذلك في المستقبل. (عبد الحميد، 2000: 232)، ان المصارف تفضل الامتلاك بكمية كبيرة من الودائع الجارية وودائع التوفير منخفضة العائد حيث تشكل نسبة كبيرة من مصادر التمويل الاقل كلفة فيها، فهي تجعل المصارف اقل

عرضة للتقلبات في معدلات الفائدة وتوجد كميات كبيرة من هذه الودائع لدى المصارف الصغيرة، وهذا يفسر سبب اقبال المصارف الكبيرة والشركات القابضة في السنوات الاخيرة للاستحواذ على عدد كبير من المصارف الصغيرة للوصول الى تلك الودائع والتي تعد أكثر استقراراً واقل كلفة مقارنة بغيرها. (Rose, 1999: 391-392)، تزداد حاجة المصرف للسيولة كلما يزداد حجم الودائع مؤكدة السحب وودائع محتملة السحب ومن امثلة الودائع مؤكدة السحب هي الودائع الحكومية الخاصة برواتب الموظفين اذ يتم سحبها عند دفع الرواتب، الامر الذي يفرض على المصرف ان يوفر السيولة اللازمة لتغطية سحوبات تلك الودائع. (Hempel, et. al, 1998: 145-147) ، ويمكن لإدارة السيولة في المصرف ان تتعرف على الودائع المستقرة والمتقلبة من خلال السلاسل الزمنية معتمدة على حركتها لمدة شهور او لعدة سنوات، فمن خلال الرسم البياني تحدد طبيعة الودائع من حيث استقرارها ويساعد هذا الاسلوب في رسم سيولة المصرف وكيفية استثمار الودائع. (حنفي، 95:2000).

ثانياً: نـــظـريـة الـخـــصوم ..

1- مفهوم وأهمية نظرية الخصوم :

تم التركيز في هذا البحث على دراسة نظرية الخصوم كونها لم تتعرض الى انتقادات قد تعرضت لها نظريات ادارة السيولة والمتمثلة بنظرية (القرض التجاري ، نظرية التحول ، نظرية الدخل المتوقع ، نظرية ادارة الاصول والخصوم ، نظرية ابرام القروض ثم توزيعها) ، وقد ركزت نظرية الخصوم على جانب المطلوبات كما هو الحال في جانب الموجودات . لذا فأن نظرية الخصوم هي نظرية حديثة تسلسلها الرابع من بين النظريات المفسرة لعمل المصارف والتي كانت مختلفة عن النظريات التي سبقتها، ويقصد بالخصوم هي التزامات الشركة سواء من تمويل أو من معاملات تجارية، فهي تركز على تبرير نشاط المصارف التجارية على جانب الاصول أو العمليات. فنظرية الخصوم تعترف بأن جانب الاصول يلعب دوراً مهماً في توفير واستمرارية السيولة في المصارف التجارية، ولكنها بنفس الوقت ترى أن السيولة تعتمد ايضاً على مصادر التغذية الرئيسة والأساسية أي على الخصوم بصفة عامة والودائع بصفه خاصة (Matz, 2011: 317). وهناك سؤال تفرضه نظرية الخصوم يتلخص فيما يلي: لماذا تحتاج المصارف التجارية الى توفير السيولة؟ فالجواب (شيحة، 1996):

أ- للاستجابة لرغبات طالبي القروض بمختلف انواعها، وخاصة ان مثل هذا التوظيف يحقق ارباح للمصارف التجارية، فمن غير المتصور تحتفظ المصارف بالودائع جامدة دون توظيف.

ب- لتفادي مخاطر طلبات السحب من جانب المودعين.

وهذه السياسة هي التي تفسر زيادة الودائع ما بين المصارف التجارية، وتنوع وتعدد اشكال الودائع، والتمايز في اسعارها، ونمو عمليات المصارف التجارية وتوافر السيولة.

2- مقومات نظرية الخصوم (بو شيخي بو حوص):

أ- اعتماد جانب الخصوم كمصدر للسيولة: جاءت نظرية الخصوم بشيء مختلف عن النظريات الثلاثة التي سبقتها، فأضافت إمكانية البنك للحصول على موارد مالية من مصادر خارجية مثل إصدار السندات، بينما كانت النظريات التي سبقتها تعتمد على جانب الاصول في تقديم الائتمان.

ب- تعدد إمكانيات حل أزمة السيولة: ترى النظرية الحديثة (نظرية الخصوم) الآتي:

- أن على المصرف في هذه الحالة أن يذهب ويشتري ما يحتاج إليه من سيولة.
- التخلص من بعض الاصول ذات السيولة المرتفعة.
- الاقتراض من المصارف الاخرى.
- اقتراض الاموال العامة والحكومية.
- إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية.

3- فرضيات نظرية الخصوم (بو شيخي بو حوص):

أ- أن الخصوم تعتبر مصدر لحل أزمة السيولة.

ب- منح القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية المشروع ومقدار الدخل المتوقع.

ج- مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الأوراق المالية.

د- إن توفير السيولة مطلب أساسي لضمان تسديد أموال المودعين.

هـ- إن تحقيق الأرباح شرط أساسي لمواصلة البنك التجاري لنشاطاته وتوسيعها مستقبلا.

و- إن موارد البنك التجارية في معظمها هي ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت.

ز- إن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة الأجل.

ح- إن الاقتراض طويل الأجل يضاعف من احتمال تعرض البنك للأخطار.

4- أدوات نظرية الخصوم:

أن مفهوم أدوات نظرية الخصوم، هو العمل على تحقيق زيادة في الموارد المالية للمصرف والتي تجعله قادراً على الاستجابة إلى المزيد من طلبات الاقتراض، وتوجد عدة طرق يلجأ إليها المصرف التجاري لتدبير موارده المالية ومنها (صادق، 2001: 218):

أ- الاقتراض من البنك المركزي.

ب- الاقتراض قصير الأجل من المراكز المالية.

ج- الاقتراض من سوق رأس المال.

د- استحداث أدوات جديدة في مجال الودائع.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اولاً: تحليل سياسة الودائع المصرفية في المصارف عينة الدراسة . .

1- نسبة ملاءة المصرف:

يعتبر موضوع الملاءة من المواضيع المهمة لكل المصارف على حد سواء كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة المصارف، اذ يلعب رأس مال المصارف دوراً هاماً في المحافظة على سلامة ومتانة وضع المصرف وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام حيث أنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف من أن تطال أموال المودعين، فكما هو معلوم فإن المصارف بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة تشمل بشكل رئيسي مخاطر السوق والمخاطر المتنوعة الاخرى .

يتضح من الجدول رقم (1) والذي يمثل ملاءة المصرف للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011–2015) بأن المعادلة التي اعتمدت في التحليل هي : ملاءة المصرف = $\frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$

جدول (1) نسبة الملاءة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2015)

ت	اسم المصرف	ملاءة المصرف				
		2011	2012	2013	20104	2015
1	الاهلي العراقي	1.392	0.999	0.468	0.779	0.973
2	التجاري العراقي	1.620	1.278	2.033	2.349	3.030
3	المتحد للاستثمار	0.827	1.258	0.097	1.702	1.405
4	الاتحاد العراقي	0.113	0.281	0.871	0.724	0.754
5	الخليج التجاري	0.550	0.058	0.732	0.076	0.789
6	الشرق الاوسط	0.273	0.305	0.367	0.857	0.838
7	المنصور	0.701	1.840	0.577	0.496	0.383
8	بابل	0.661	0.593	0.972	0.169	2.449
9	بغداد	0.200	0.198	0.209	0.196	0.299
10	اشور الدولي	1.213	2.383	2.777	2.459	2.237

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الملحق رقم (1) .

يتبين من الجدول رقم (1) والذي يوضح ملاءة المصرف لدى المصارف عينة الدراسة حيث نلاحظ في عام 2011 كانت اعلى نسبة ملاءة مصرف هي (1.620) للمصرف التجاري، كما وبلغت اقل نسبة لملاءة المصرف ولنفس العام هي (0.113) لمصرف الاتحاد. وكان في عام 2012 اعلى نسبة ملاءة للمصارف هي (2.383) لمصرف اشور، كما وبلغت اقل نسبة ملاءة لمصرف الخليج وكانت (0.058) لنفس العام. كما نرى في عام 2013 كانت اعلى نسبة اعلى نسبة ملاءة للمصارف هي (2.777) لمصرف اشور، كما وبلغت اقل نسبة ملاءة للمصرف المتحد وكانت (0.097) لنفس العام. وبالنسبة الى عام 2014 فكانت اعلى نسبة ملاءة للمصارف هي (2.459) لمصرف اشور، كما وبلغت اقل نسبة ملاءة لمصرف الخليج وكانت (0.076) لنفس العام. اما في عام 2015 كانت اعلى نسبة ملاءة للمصارف هي (3.030) للمصرف التجاري، كما وبلغت اقل نسبة ملاءة لمصرف بغداد وكانت (0.299) لنفس العام.

2 - معدل النمو في الودائع المصرفية :

هو أحد المتطلبات الاساسية لتحقيق نمو اقتصادي كفوء وسليم، فارتفاع معدل النمو هذا يعني على تشجيع النظام المالي على الادخار والاستثمار، علاوة على ذلك فإنه يقدم مجموعة من الخدمات المالية مثل تحويل الاموال، والضمانات، وإدارة المخاطر، والتخطيط المالي، وإدارة الاستثمار، والخدمات الاستشارية، التي اصبح المجتمع بحاجة متزايدة لها في العصر الحالي.

جدول (2) نسبة التطور في الودائع (معدل النمو) للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2015)

ت	اسم المصرف	نسبة التطور في الودائع $= \frac{\text{ودائع السنة الحالية–ودائع السنة السابقة}}{\text{ودائع السنة السابقة}} * 100$				
		2011	2012	2013	20104	2015
1	الاهلي العراقي	0.464	1.045	1.327	-0.061	-0.209
2	التجاري العراقي	0.039	0.343	-0.137	0.252	-0.252
3	المتحد للاستثمار	0.045	-0.176	13.168	-0.947	0.230
4	الاتحاد العراقي	0.994	-0.251	-0.422	0.517	-0.078
5	الخليج التجاري	0.142	11.021	-0.840	0.091	-0.101
6	الشرق الاوسط	0.090	0.219	-0.104	-0.351	-0.074
7	المنصور	0.876	-0.129	2.566	0.171	0.326
8	بابل	0.183	0.168	-0.124	5.805	-0.911
9	بغداد	-0.131	0.497	0.331	0.070	-0.398
10	اشور الدولي	0.342	1.027	0.003	0.289	-0.321

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على ملحق رقم (2) .

يتضح من الجدول (2) والذي يمثل نسبة التطور في الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011– 2015) بأن المعادلة التي اعتمدت في التحليل هي:

معدل النمو = $\frac{\text{ودائع السنة الحالية–ودائع السنة السابقة}}{\text{ودائع السنة السابقة}} * 100\ \%$

يتبين من الجدول (2) والذي يوضح معدل النمو في الودائع لدى المصارف، حيث نلاحظ في عام 2011 كان اعلى معدل للنمو في الودائع للمصارف عينة الدراسة هو مصرف الاتحاد والذي بلغ (0.994)، كما وبلغ اقل معدل نمو لنفس العام (0.131-) لمصرف بغداد. وكان في عام 2012 كان اعلى معدل للنمو في الودائع للمصارف عينة الدراسة هو مصرف الخليج والذي بلغ (11.021)، كما وبلغ اقل معدل نمو لنفس العام (0.251-) لمصرف الاتحاد. كما نرى في عام 2013 كان اعلى معدل للنمو في الودائع للمصارف عينة الدراسة هو مصرف المتحد والذي بلغ (13.168)، كما وبلغ اقل معدل نمو لنفس العام (0.840-) لمصرف الخليج. وبالنسبة الى عام 2014 فكان اعلى معدل للنمو في الودائع للمصارف عينة الدراسة هو مصرف بابل والذي بلغ (5.805)، كما وبلغ اقل معدل نمو لنفس العام (0.947-) للمصرف المتحد اما في عام 2015 كان اعلى معدل للنمو في الودائع للمصارف عينة الدراسة هو مصرف المنصور والذي بلغ (0.326)، كما وبلغ اقل معدل نمو لنفس العام (0.911-) لمصرف بابل.

3- معيار السيولة:

ان هذا المعيار هو من أحد المعايير التي تهدف الى الرقابة على سيولة المصارف، للتأكد من احتفاظها على سيولة بمقدار او بمستوى كافي يمكنها من تحويله الى نقد بشكل فوري وذلك للوفاء بالتزاماتها.

جدول (3) نسبة معيار السيولة الجارية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011-2015)

ت	اسم المصرف	معيار السيولة الجارية				
		2011	2012	2013	20104	2015
1	الاهلي العراقي	0.250	0.264	2.625	2.837	0.299
2	التجاري العراقي	0.043	0.244	0.587	0.345	0.884
3	المتحد للاستثمار	0.871	0.232	0.117	0.082	0.949
4	الاتحاد العراقي	0.261	1.046	1.559	1.128	0.438
5	الخليج التجاري	0.126	0.164	2.161	2.047	1.816
6	الشرق الاوسط	2.007	1.832	2.170	0.354	2.897
7	المنصور	0.104	0.133	0.536	0.579	0.353

8	بابل	0.226	0.037	0.028	0.278	0.517
9	بغداد	1.598	1.521	1.637	1.489	3.252
10	اشور الدولي	0.268	0.038	4.568	0.302	0.215

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الملحق رقم (3) .

يتضح من الجدول (3) والذي يمثل معيار السيولة الجارية للمصارف عينة الدراسة للمدة (2011 – 2015) بأن المعادلة التي اعتمدت في التحليل هي:

$$\text{معيار السيولة الجارية} = \frac{\text{الموجودات النقدية (نقد في الصندوق ولدى المصارف)}}{\text{الودائع الجارية}}$$

يتبين من الجدول (3) والذي يوضح معيار السيولة الجارية لدى المصارف حيث نلاحظ في عام 2011 كان اعلى معيار سيولة للمصارف عينة الدراسة هو مصرف الشرق الأوسط والذي بلغ فيه معيار السيولة الجارية (2.007)، كما وبلغ اقل معيار سيولة جارية لنفس العام هو (0.043) للمصرف التجاري. وكان في عام 2012 اعلى معيار سيولة للمصارف عينة الدراسة هو مصرف الشرق الاوسط والذي بلغ فيه معيار السيولة الجارية (1.832)، كما وبلغ اقل معيار سيولة جارية لنفس العام هو (0.083) لمصرف اشور. كما نرى في عام 2013 كان اعلى معيار سيولة للمصارف عينة الدراسة هو مصرف اشور والذي بلغ فيه معيار السيولة الجارية (4.568)، كما وبلغ اقل معيار سيولة جارية لنفس العام هو (0.028) لمصرف بابل. وبالنسبة الى عام 2014 فقد كان اعلى معيار سيولة للمصارف عينة الدراسة هو المصرف الأهلي العراقي والذي بلغ فيه معيار السيولة الجارية (2.837)، كما وبلغ اقل معيار سيولة جارية لنفس العام هو (0.082) للمصرف المتحد. اما في عام 2015 كان اعلى معيار سيولة للمصارف عينة الدراسة هو لمصرف بغداد والذي بلغ فيه معيار السيولة الجارية (3.252)، كما وبلغ اقل معيار سيولة جارية لنفس العام هو (0.215) لمصرف اشور.

ثانياً: تحليل أثر نظرية الخصوم في تطوير سياسة الودائع المصرفية . .

- **اختبار الفرضية الرئيسة الاولى : (هناك أثر ذات دلالة احصائية للمتغير المستقل متمثلاً بالقروض من سوق رأس المال على المتغير التابع متمثلاً بالودائع الجارية)**

جدول (4)

تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر القروض من سوق راس المال على الودائع الجارية

R	R^2	B	T		F	
			المحسوبة	Sig	المحسوبة	Sig
0.192	0.037	0.878	1.269	0.211	1.611	0.211

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Spss vr.20

يوضح الجدول (4) معاملات الانحدار بين المتغير المستقل القروض من سوق راس المال والمتغير التابع الودائع الجارية بظهور الارتباط الموجب الضعيف بين المتغيرين التي اوضحها قيمة (R) والتي بلغت (0.192). فيما بلغت قيمة معامل الانحدار (B) وهذا يعني ان التغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل سيؤدي الى تغير بمقدار (0.878) في المتغير التابع، كما اظهر (R^2) البالغ (0.037) مما يعني ان المتغير المستقل يفسر هذا التغير من المتغير التابع، وهناك عوامل أخرى لها اثر في التفسير. وأوضح الجدول عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين المتغيرين التي أوضحتها قيمة T (1.269) لمعنوية (0.211) مما يدل على عدم قبول الفرضية الثانية. فيما أظهرت قيمة (F) عدم صحة النموذج لكونها (1.611) بمعنوية (0.211).

ان عدم وجود الاثر يكون واضحا من خلال رسم انتشار قيم القروض من سوق راس المال مقابل الودائع الجارية اذ يتضح ان خط الانحدار تقريبا موازي للمحور الافقي وكما مبين في الشكل البياني الاتي:

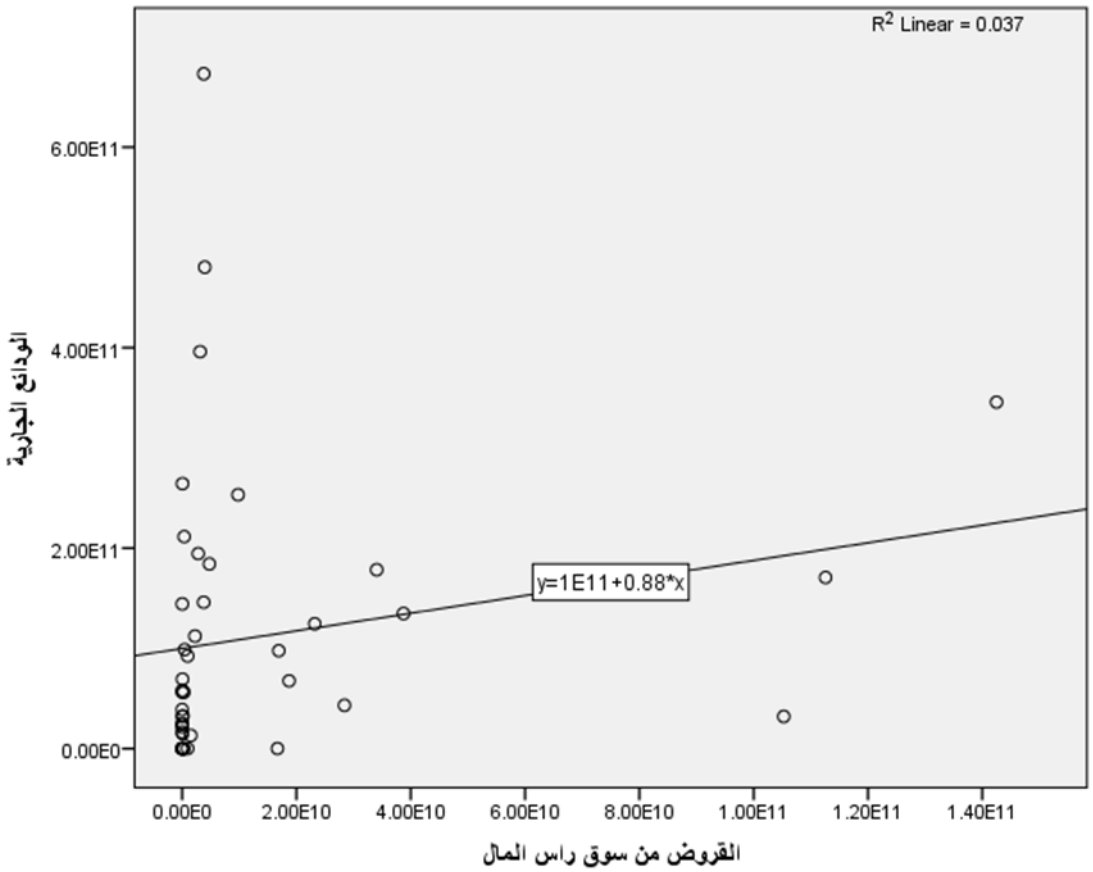

المصدر: من نتائج البرنامج الاحصائي

شكل (1)

انتشار قيم القروض من سوق راس المال مقابل الودائع الجارية

اذ يبين الشكل (1) العلاقة بين القروض من سوق راس المال والودائع الجارية من خلال معادلة خط الانحدار البسيط والتي تعكس العلاقة الطردية الموجبة بين المتغيرين اذ يتضح بانها علاقة ضعيفة اي ليست ذات دلالة احصائية (ليست معنوية).

- **اختبار الفرضية الرئيسة الثانية : (هناك أثر ذات دلالة احصائية للمتغير المستقل متمثلاً بالقروض من المراكز المالية على المتغير التابع متمثلاً بالودائع الجارية)**

جدول (5)

تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر القروض من المراكز المالية على الودائع الجارية

R	R^2	B	T		F	
			المحسوبة	Sig	المحسوبة	Sig
0.330	**0.109**	**0.847**	**2.295**	**0.027**	**5.269**	**0.027**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Spss vr.20

يوضح الجدول (5) معاملات الانحدار بين المتغير المستقل القروض من سوق راس المال والمتغير التابع الودائع الجارية بظهور الارتباط الموجب الضعيف بين المتغيرين التي اوضحها قيمة (R) والتي بلغت (0.330). فيما بلغت قيمة معامل الانحدار (B) وهذا يعني ان التغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل سيؤدي الى تغير بمقدار (0.847) في المتغير التابع، كما اظهر (R^2) البالغ (0.109) مما يعني ان المتغير المستقل يفسر هذا التغير من المتغير التابع، وهناك عوامل أخرى لها اثر في التفسير. وأوضح الجدول هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين التي أوضحتها قيمة (T) (2.295) لمعنوية (0.027) مما يدل على قبول الفرضية الخامسة. فيما أظهرت قيمة (F) صحة النموذج لكونها (5.269) بمعنوية (0.027).

ان وجود الاثر يكون واضحا من خلال رسم انتشار قيم القروض من المراكز المالية مقابل الودائع الجارية اذ يتضح ان خط الانحدار تقريبا موازي للمحور الافقي وكما مبين في الشكل البياني الاتي:

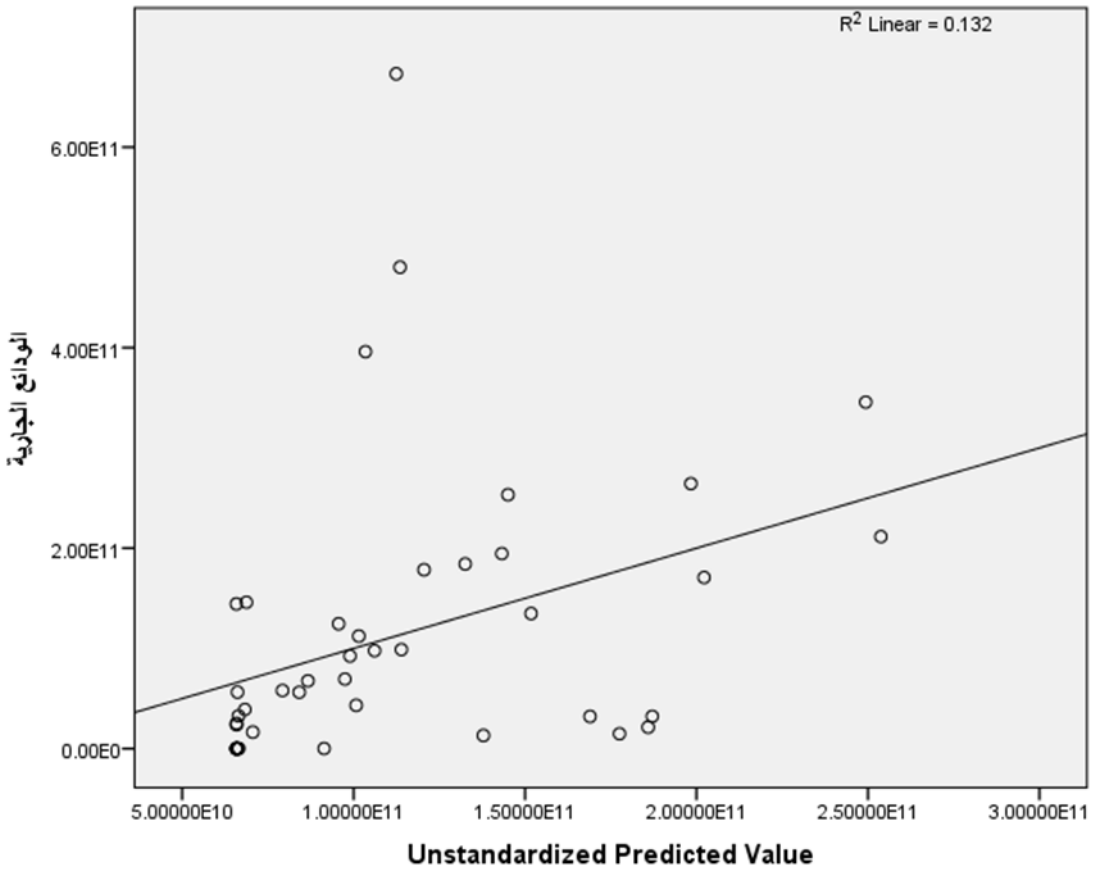

المصدر: من نتائج البرنامج الاحصائي

شكل (2)

انتشار قيم القروض من المراكز المالية مقابل الودائع الجارية

اذ يبين الشكل (2) العلاقة بين القروض من المراكز المالية والودائع الجارية من خلال معادلة خط الانحدار البسيط والتي تعكس العلاقة الطردية الموجبة بين المتغيرين اذ يتضح بانها علاقة ضعيفة

الاستنتاجات..

تم التوصل لأهم النتائج من خلال الدراسة وكما يأتي:

1- تعد الودائع من اهم المصادر الرئيسة في المصارف للتزود بالسيولة وبالتالي فان زيادة حجم الودائع يزيد من محتوى السيولة وهذا يوفر حجم مناسباً من الاموال لإقراضها.

2- أن الواقع العملي يؤكد عدم وجود نظرية وحيدة جاهزة يمكن أن تصلح لكل الظروف في زمانا ومكانا واحد بوصفها استراتيجية يمكن اعتمادها في أدارة أموال المصارف يمكن ان تلبي كل الاحتياجات وفق صيغ تتلاءم مع ظروفها والمتغيرات التي تحيط بها وطبيعة الاهداف التي تتحرك من خلالها والموائمة بين هذه النظريات.

3- أن إدارة الاصول والخصوم عنصر اساسي في الادارة الناجحة لأي مؤسسة مالية وخاصتاً القطاع المصرفي لأنها مسؤولة عن حماية اموال المودعين.

4-ان المراكز المالية التي يقترض منها المصرف لها اثر معنوي على نشاط المصرف وبالخصوص الودائع الجارية من خلال زيادة نشاط المصرف فضلا عن توفير امان لأصحاب الودائع الجارية ، اذ ان زيادة القروض من المراكز المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة حجم الودائع الجارية بمقدار (0.847).

التوصيات ..

1- تشكيل لجان مختصة في كل مصرف مهمتها ادارة الاصول والخصوم، وضرورة اتباع الاستراتيجيات الفعالة والشاملة التي تسعى الى جذب المودعين عن طريق الثقة المتبادلة بين المصرف والزبون.

2- تنويع مجالات الاقتراض للمصارف من جهات متعددة مهمتها تمويل المصارف خارج حدود ميزانياتها بما يتلاءم وسياستي المصارف الائتمانية والاستثمارية.

3- نشر ثقافة الايداع لدى الجمهور فضلا عن تقديم الحوافز للمودعين والخدمات المصرفية الأخرى لغرض تطوير سياسة الودائع بالمصرف.

4- تقديم قروض وتسهيلات مصرفية للزبائن المودعين في المصرف، ومحاولة الاستفادة من فائض السيولة الموجود لدى المصرف خلال منح القروض.

5- تعين إدارات مصرفية كفؤه لها القدرة على رسم سياسة المصرف والموائمة بين السيولة والعائد، فضلا عن السعي لتحقيق الأرباح بعيداً عن المخاطر التي قد تواجهها.

6- على البنك المركزي تفعيل وظيفته اتجاه المصارف العراقية كملجأ اخير للاقتراض، عن طريق تقديم التسهيلات اللازمة لهذه المصارف وعدم لجوء المصارف الى أطراف اخرى ثانوية لغرض الاقتراض.

المصادر ..

اولاً: المصادر العربية :

1- الحسيني، فلاح حسن عداي، والدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله – ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر – دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2000.

2- الزيدانين، جميل سالم – اساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي) الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 1999

3- السيد، على عبد المنعم، والعيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والاسواق المالية، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2004.

4- صلاح الدين حسن السيسي ، (1997) ، الادارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر ، ط1 ، دار الوسام للطباعة والنشر ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة.

5 - الجزراوي ، ابراهيم محمد علي ، (2011) ، تحليل صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) بالتطبيق في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار (ش . م . خ .) خلال المدة المالية 2007 – 2009 ، مجلة العلوم الاقتصادية .

6- الشماع، خليل، اساسيات العمليات المصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن،

7- الفولي، اسامة محمد، وعوض الله، زينب، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

8- الشمري، صادق أرشد – ادارة المصارف – الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

9- حسن، صلاح، البنوك ومخاطر الاسواق المالية العالمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2011

10- رمضان ، زياد سليم ، جودة ، محفوظ احمد ، إدارة البنوك ط1 ، عمان ، دار الصفاء للطباعة والنشر ، الاردن ، 1995 .

11- صادق، مدحت، ادوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001

12- عبد الحميد ، عبد المطلب ، (2000) ، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر .

13- عقل ، مفلح ، وجهات نظر مصرفية ، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، 2006 .

14- كراجه ، عبد الحليم ، وآخرون ، الادارة والتحليل المالي " اسس ، مفاهيم ، تطبيقات " ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002م .

15- نهاد عبد الكريم وآخرون ، تقويم الاداء لبعض فروع المصارف العاملة في تكريت ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول ، جامعة تكريت ، 2009 .

16- هندي، منير، " إدارة البنوك التجارية " ط 3، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1996.

17- أ . بو حوص، بو شيخي ، النظريات المتعلقة بتفسير اعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة" نموذج ابرام القروض ثم توزيعها " ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائرية، مجلة المالية والاسواق ،2006.

ثانيا : المصادر الاجنبية :

1-Benic, Vladimir & Franic, Lvna, (2009), Stock Market Liquidity: Comparative Analysis of Creation and Regional Market, Financial theory and Practice, McGraw-Hill, U.S.

2Howells, Peter, Bain, Keith(2000)"Financial Markets and Institutions. '' 3ed , prentice Hall.

3-Rose , Peters , (1994) " Money and Capital Markets " , 5th ed. Boston Richard D. Irwin Inc. , U.S.A.

4-Whiting D.P. (1994) " Mastering Banking " 2nd . , London , The Macmillam Press L td , U.K.

5-Matz, Leonard. (2011). Liquidity Risk Measurement & Management, Xlibris corporation, USA.

6- Hempel, George H.& Simonson, Donald G., (1998), "Bank Management: Text and cases "